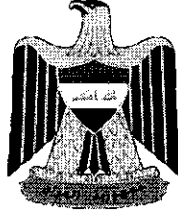


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧/اتحادية/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : قتيبة ابراهيم تركي الجبوري - وكيله المحامي جواد كاظم العقابي.

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني المساعد هيثم ماجد سالم.

الإدعاء :

ادعى المدعي أن مجلس النواب اصدر قانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لاركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ولأن القانون تضمن مخالفات دستورية منها:
١. مخالفة القانون لنص المادة (٢/ثانياً) التي منعت سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الدستور. ٢. مخالفته لنص المادة (١٣/ ثانياً) من الدستور التي منعت سن قانون يتعارض مع الدستور. ٣. مخالفة القانون لنص المادة (١٤) من الدستور التي تنص على (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز ...). ٤. مخالفته لنص المادة (١٩/ سادساً) من الدستور التي جاء فيها (لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الاجراءات القضائية والادارية). ٥. مخالفة المادة (٢٣ الفقرات اولاً وثانياً وثالثاً) من الدستور الخاصة بالملكية كونها مصنونه وحق المالك في الانتفاع بها ولا يجوز نزعها إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل وحق العراقي في التملك في أي مكان في العراق. وأدعى المدعي أن هذا القانون وخاصة المادة (٣/ اولاً) جاء مطلقاً ولم يحدد الاشخاص الذين تم الحجز على اموالهم وطلب الحكم بإلغاء القانون المشار اليه لمخالفته للدستور. وقد تم تبليغ المدعى عليه بعريضة الدعوى ومستنداتها فأجاب عليها بلائحته المؤرخة ١٩/٥/٢٠١٨ التي جاء فيها أن المدعي اكتفى بذكر نصوص دستورية مجردة دون أن يبين وجه مخالفة كل مادة من مواد القانون محل الطعن لكل من تلك النصوص الدستورية حتى يتسنى مناقشة حججه بدفوع وكيل المدعى عليه. كما بين وكيل المدعى عليه أن

م.ق ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧/اتحادية/٢٠١٨

المدعي يدعي أن نص المادة (٣/ أولاً) جاء مطلقاً ولم يحدد أسماء الأشخاص الذين تم حجز أموالهم وأن معظم المشمولين بالحجز لم تتطخ ايديهم بدماء الشعب العراقي. وبين وكيل المدعي عليه أن المادة المذكورة حددت فئات المشمولين بحجز الاموال. وأن ادعاء المدعي أن النص جاء مطلقاً دون قيد هو ادعاء غير صحيح وأن عدم ذكر أسماء المشمولين بحجز الاموال فإن القانون لا ينص دوماً على ذكر الاسماء وانما يكفي بأن ينص على صفاتهم وهذا لا يخل بصحة النصوص القانونية ومشروعيتها وطلب رد الدعوى. وقد دعت المحكمة طرفي الدعوى ويوشر بالمرافعة الحضورية ، كرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ماجاء فيها وكرر وكيل المدعي عليه ما جاء باللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى وقد استفسرت المحكمة من وكيل المدعي فيما اذا كان موكله مشمول بالقانون المطعون فيه ، اجاب أنه غير مشمول إلا أنه بصفته عضواً في مجلس النواب ، فإنه يمثل شريحة في المجتمع ، وكرر وكيل الطرفين اقوالهما وختمت المحكمة المرافعة واصدرت القرار التالي علناً.

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي بصفته الشخصية وبواسطة وكيله المحامي جواد كاظم قد اقام الدعوى (٧٧/ اتحادية/ ٢٠١٨) يريد فيها الحكم بألغاء قانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بداعي مخالفته لأحكام المواد الدستورية التي أوردها في عريضة الدعوى، وحيث أن وكيله قد أقر في الجلسة بأن موكله المدعي من غير المشمولين بأحكام هذا القانون الذي حدد هوية المشمولين به في المادتين (١) و (٣) منه ورسم لهم الطريق الإداري والقضائي للأعتراض على حجز ومصادرة أموالهم وهذا حق من الحقوق الشخصية التي تخص هؤلاء الأشخاص بالذات ولا يحق لغيرهم ممارستها حتى وأن كان من أعضاء مجلس النواب وهذا ما قرره المحكمة الاتحادية العليا في الحكم الصادر عنها بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٨ في الدعوى المرقمة (١٤٠) وموحدتها ١٤١/ اتحادية/ ٢٠١٨ التي قضت بموجبه الحكم بعدم دستورية نص الفقرة (٦/ ثانياً) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ التي منحت النائب حق التقاضي أمام الهيئات القضائية كافة كمثل لمائة الف نسمة وذلك لمخالفة ذلك النص

م.ق ساره علاء

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

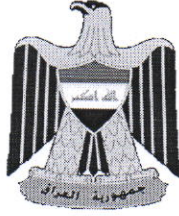
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

Po.box55566

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٧/اتحادية/٢٠١٨

لحكم المادة (٦١) من الدستور التي نصت على صلاحية واختصاصات مجلس النواب وهي تشريع القوانين والرقابة على اداء السلطة التنفيذية اما ممارسته التقاضي أمام الهيئات القضائية فإنه يخرج عن اختصاصات اعضاء مجلس النواب لأنه حق يختص به مدعي الحق والادعاء العام وهيئة النزاهة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في قوانينها، لذا تكون دعوى المدعي قد فقدت الشروط المنصوص عليها في المادة (٦/ اولاً/ ثانياً/ ثالثاً/ رابعاً/ سادساً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد (٣٩٩٧) الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢ وكذلك تخلف الشرط المنصوص عليه في المادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المتعلق بشرط المصلحة الواجب توفره فيها. وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي من جهة الخصومة دون الدخول في أساسها استناداً للمادة (١/٨٠) من قانون المرافعات المدنية وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعي عليه إضافة لوظيفته ومقدارها مئة الف دينار. و صدر الحكم باتاً بالاتفاق استناداً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وتلي علناً في ٢٠١٩/٥/١٤.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن